

Distr.: General
9 January 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الستون

١٦ شباط/فبراير – ٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقارير الدوريين الثالث والرابع

لتوفالو

إضافة

ردود توفالو**

[تاريخ الاستلام: ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥]

* CEDAW/C/60/1.

** تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300115 280115 15-00262X (A)



تعريف التمييز

١ - تؤكد حكومة توفالو مجددا التزام توفالو بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين. ومن الأولويات الواردة في خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة إجراء استعراض للقوانين التي تتضمن أحكاما تمييزية، بما في ذلك الدستور. وقد اتخذت الحكومة قرارا جماعيا بأن يتم إجراء مشاورات في الجزر الخارجية بشأن الاستعراض، وسيأخذ مكتب المدعي العام بزمam المبادرة في إجراء هذه المشاورات قريبا. إلا أن العملية ستحتاج إلى قدر كبير من الدعم المالي والمساعدات المالية. ولكي يتسنى لتوفالو أعمال حقوق الإنسان للمرأة إعمالا كاملا، يتعين علينا أن نأخذ بنهج أكثر اتساما بالطابع العملي، وأن نوفر موارد كافية لذلك الغرض، وأن نقيم علاقات شراكة ملهمة. ومن أجل ذلك، يسعى مكتب المدعي العام إلى تحقيق تقدم في هذا الصدد ويحاول وضع خطة لتحديد توقيت وكيفية إجراء المشاورات التي ستتطوي على إجراء استعراض دقيق للقوانين مع التركيز بصفة خاصة على القوانين التي تتضمن أحكاما تمييزية.

وسيتمتع مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المتزلي في الدورة المقبلة للبرلمان. وقد عُرض مشروع القانون على جميع الجزر الخارجية، وبعد إجراء مشاورات مستفيضة بشأنه أصبح الآن جاهزا لوضع اللمسات الأخيرة عليه وسيُقدم إلى البرلمان خلال دورته المقبلة التي تعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويتمثل أحد المقاصد الأساسية من مشروع القانون هذا في محاولة حظر جميع أشكال التمييز ضد النساء والأطفال ولا سيما في إطار العلاقات المتزلية وحماية حقوقهم على النحو الذي يستحقونه.

القوانين والممارسات التمييزية

٢ - تتوخى الحكومة إجراء استعراض دقيق لقوانينها التي تتضمن أحكاما تمييزية ضد النساء والأطفال مثل تلك التي ذكرت آنفا. وسيشكل استعراض الدستور كما ذكر في السؤال ١ أعلاه جزءا من عملية الاستعراض هذه التي ستُعطي أولوية. ولا يزال العمل في مرحلته التحضيرية حيث يجري النظر في التخطيط وفي المسائل المالية وأيضا في كيفية بدء الاستعراض وموعد إجراءاته على وجه الدقة. ومع ذلك، فقد اتخذت الحكومة قرارا جماعيا في هذا الصدد وهي تولي أولوية لبدء المشاورات في الجزر الخارجية بمجرد الانتهاء من المراحل التمهيديّة.

٣ - ويخضع تطبيق القانون العرفي باعتباره يشكل جزءا من قوانين توفالو لما إذا كان إنفاذه أو الاعتراف به في ظرف معين مما يخدم المصلحة العامة ولا يترتب عليه وقوع أي

ظلم. وبعبارة أخرى، بإمكان المحاكم أن تأخذ القانون العرفي بعين الاعتبار ما لم يتعارض تطبيقه مع مبادئ العدالة أو المصلحة العامة.

وفي عام ٢٠١٠، أُقر قانون في توفالو نتيجة للقضية الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان "تيونيا ضد بولي أو كاوبولي من نانوماغا [٢٠٠٩] (TVCA 2). كما أقر البرلمان قانون تقييد المنظمات الدينية لعام ٢٠١٠، بغرض تقييد نشر المعتقدات والممارسات التي تتبعها المنظمات والرابطات الدينية. بما يقوض السلطة التقليدية لجمعيات "الفاليكاوبولي" والقيم التقليدية للمجتمعات المحلية في الجزر.

ومع ذلك، فإن من المهم جدا أن يُلاحظ أن الدولة الطرف لا تعتزم بإقرار هذا القانون إضعاف أو تقويض إنفاذ حرية الاعتقاد والاعتراف بها. بموجب المادة ٢٣ من الدستور. ولكنه يُعد إجراء لتحقيق الاتساق أو التوازن بين الاعتراف بالقانون العرفي باعتباره جزءا من قوانين توفالو والتزامات الدولة الطرف. بموجب الاتفاقية مع إيلاء الاعتبار لقيم وأعراف المجتمع المحلي في كل جزيرة.

التعريف بالاتفاقية

٤ - عُقدت آخر دورة تدريبية لموظفي إنفاذ القوانين بشأن الاتفاقية في وقت سابق من هذا العام (٢٠١٤)، وذلك علاوة على الدورتين السابقتين اللتين عقدتا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠٠٧. وتنظم برامج التوعية بالاتفاقية عادة أثناء الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، ويوم الشريط الأبيض، ويوم حقوق الإنسان. وقد نظمت إدارة الشؤون الجنسانية دورة تدريبية للمدربين هذا العام (٢٠١٤) بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات الحكومية التنفيذية والمنظمات غير الحكومية.

وقد خضع مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المتري لمشاورات مستفيضة في الجزر الخارجية وفي الجزيرة الرئيسية أيضا وهو ما يُعد جزءا من التزامات توفالو بموجب الاتفاقية. وتقوم حاليا إدارة الشؤون الجنسانية ومكتب المدعي العام، بمساعدة خبراء من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لجماعة جنوب المحيط الهادئ بإعداد خطة لتنفيذ مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المتري. بمجرد إقراره من البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وستتناول خطة التنفيذ هذه. بمزيد من التفصيل مسألة تدريب الأشخاص الذين يضطلعون بأدوار ومهام رئيسية. بموجب مشروع القانون. بمجرد أن يصبح قانونا.

إمكانية اللجوء إلى القضاء

٥ - تقوم السلطة القضائية في توفالو، وبخاصة كبير القضاة وهيئة محكمته، عادة، بجولات في الجزر الخارجية للنظر في القضايا المعلقة في الجزر الخارجية والتي تشمل قضايا جنائية ومدنية وغيرها لم يُت فيها بعد. ويوفر محامي الشعب، بوصفه جزءاً من هيئة هذه المحكمة، فرصة للتعامل مع عامة الجمهور. ومن ذلك مثلاً مقابلة الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة قانونية، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفي الآونة الأخيرة، أنشأ مكتب محامي الشعب برنامجاً منتظماً من خلال وسائل الإعلام من أجل التوعية بأي مسألة قد تكون موضع اهتمام عامة الجمهور فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها مكتب محامي الشعب. ويشمل هذا أساساً تقديم مساعدة قانونية بشأن مسائل من قبيل التبني والطلاق والمسائل المتعلقة بالأراضي والمسائل المتصلة بحقوق الإنسان وغيرها من الخدمات القانونية التي يمكن لمكتب محامي الشعب أن يقدمها للجمهور ككل.

وتحتفل توفالو سنوياً بيوم حقوق الإنسان. وإدارة الشؤون الجنسانية هي المسؤولة عن التحضير للاحتفال بذلك اليوم، وهي تعمل عادة في هذا الصدد مع الشرطة ومكتب المدعي العام أيضاً. وتتضمن الأنشطة المضطلع بها في هذا اليوم التوعية بقضايا حقوق الإنسان مثل حقوق المرأة والأطفال والمعوقين ... إلخ. وكما ذكر آنفاً، فإن الحكومة تتوخى إجراء استعراض دقيق لقوانينها التي تتضمن أحكاماً تمييزية، وبصفة خاصة الاعتراف باعتراضاً كاملاً بحقوق الإنسان لأفراد الشعب، وأيضاً الوفاء بالتزامات الدولة الطرف بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي صدقت عليها. ويُعد مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المنزلي الذي سيقره البرلمان في دورته التي تُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالجهود الجماعية التي تبذلها توفالو في سعيها لإدماج قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة في قوانينها الوطنية.

الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

٦ - تلقت إدارة شؤون المرأة، المعروفة الآن باسم إدارة الشؤون الجنسانية، المساعدة الضرورية من الحكومة خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالموارد المالية والموارد البشرية. وبالرغم من أن تلك الموارد ليست كافية لتنفيذ خططها العامة تنفيذاً كاملاً، فإن الإدارة تعتمد على الدعم المقدم من الوكالات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجماعة جنوب المحيط الهادئ، وفريق موارد الحقوق الإقليمي، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتايوان. إلا أن الإدارة تحتاج إلى مزيد من الموظفين

وستسعى للحصول على موافقة كبار المسؤولين والحكومة لتحقيق ما هو مطلوب لكي يتسنى لها تنفيذ سياستها وخططها الاستراتيجية تنفيذًا كاملاً.

وقد أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام السياسة والخطّة الاستراتيجية الوطنيتان الجديدتان المتعلقتان بالمسائل الجنسانية. وتبدي الوكالات الإنمائية، مثل جماعة جنوب المحيط الهادئ، و'نساء المحيط الهادئ' يجسدن التنمية في المحيط الهادئ، دعمها الكامل لتقديم مساعدات تمويلية لتنفيذ السياسة. وفي عام ٢٠٠٩، حددت إدارة شؤون المرأة مجموعة من النساء المهتمات بإدارة المؤسسات التجارية الصغيرة. واستلزم ذلك تدريبهن في مجال إدارة الأعمال الحرة الأساسية، وعملن على نحو وثيق مع مصرف التنمية في كتابة خطط للأعمال التجارية وإدارة أعمال تجارية لحسابهن الخاص. ويقوم حالياً أكثر من نصف عدد النساء اللاتي تلقين هذا التدريب بإدارة أعمال تجارية صغيرة لحسابهن الخاص.

التدابير الخاصة المؤقتة

٧ - يُبث بصفة مستمرة برنامج إذاعي بشأن التدابير الخاصة المؤقتة لإذكاء الوعي العام بها. وتوصي ورقة السياسات أساساً مجلس الوزراء بأن ينظر في تغيير النظام القائم حالياً والذي يقضي بتخصيص مقعدين لكل جزيرة بحيث يكون أحدهما للرجل والآخر للمرأة. وكان رد مجلس الوزراء أنه ينبغي إجراء مشاورات المجتمع المحلي في جميع الجزر قبل أن يتم تناول التغيير المقترح لإقراره نهائياً من قِبل مجلس الوزراء.

وقد أُجريت محادثات بشأن التدابير الخاصة المؤقتة أثناء المشاورات التي جرت في الجزر الخارجية بشأن مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المنزلي. بيد أنه نظراً لأن من المهم للغاية أن يفهم الناس على المستوى الشعبي التصورات والأفكار وراء وجود تدابير خاصة مؤقتة، تعتزم إدارة الشؤون الجنسانية أن تقوم بالاشتراك مع مسؤول التنسيق القطري التابع لفريق موارد الحقوق الإقليمي بإجراء مزيد من المشاورات بشأن التدابير الخاصة المؤقتة حيث أن عامة الجمهور لديه قدر كبير من القلق بشأنها.

القوالب النمطية والممارسات الثقافية

٨ - مثل أي بلد في العالم، تسهم المواقف الأبوية التقليدية والقوالب النمطية الجنسانية في التمييز بين الجنسين وفي تكوين القوالب النمطية الجنسانية. وتساعد أنشطة التوعية الجارية في الإذاعة وحلقات العمل التي تُعقد للرجال والنساء خلال الاحتفال باليوم الدولي للمرأة ويوم الشريط الأبيض على التصدي لهذه الأنماط السلوكية. وستعالج المشكلة بموجب مشروع قانون حماية الأسرة المقدم إلى الدورة البرلمانية الماضية المعقودة في حزيران/يونيه للنظر فيه في

قراءة أولى وسيعتمد البرلمان ليصبح قانونا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسيوفر القانون حماية للمرأة من العنف المنزلي الذي يشمل الضغوط العاطفية الناجمة عن هذه التصرفات. كما ستساعد آلية الرصد المنصوص عليها في مشروع قانون حماية الأسرة على وضع حد للمواقف الأبوية والقوالب النمطية الجنسانية.

العنف ضد المرأة

٩ - يتمثل الهدف من مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المنزلي في توفير قدر أكبر من الحماية من العنف في إطار العلاقات المنزلية، وتوضيح واجبات الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون، واستصدار أوامر حماية واتخاذ تدابير أخرى للحد من العنف ومنعه، وتعزيز سلامة ضحايا العنف ورفاههن، وأيضا مساءلة مرتكبي العنف على أفعالهم. والأهم من ذلك، أن الدولة الطرف تأخذ في اعتبارها أيضا التزاماتها وتعهداتها بموجب الأحكام ذات الصلة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

وقد قطع مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المنزلي شوطا كبيرا منذ عام ٢٠١١. وتعتبر معظم القضايا التي يعالجها مشروع القانون حساسة في سياق توفالو، وكان هذا هو السبب في قيام مجلس الوزراء بتكليف مكتب المدعي العام بعرض مشروع القانون على الجزر الخارجية لإجراء مزيد من المشاورات بشأنه بالرغم من المشاورات التي أجريت على الصعيد الوطني في جزيرة فونافوتي الرئيسية.

وقد تصدر مكتب المدعي العام ومسؤول التنسيق القطري التابع لفريق موارد الحقوق الإقليمي في توفالو المشاورات التي أجريت مع جميع الجزر الخارجية، وأيضا المشاورات التي أجريت على الصعيد الوطني مرة أخرى في فونافوتي. وشملت المشاورات معظم أعضاء المجتمعات المحلية في كل جزيرة، بمن فيهم زعماء الجزر والنساء وأيضا الشباب. كما شارك في المشاورات مدرسو المدارس الابتدائية حيث لا توجد سوى مدرسة ابتدائية واحدة في كل جزيرة. وقد أثار أعضاء المجتمعات المحلية في الجزر عددا من المسائل التي تشكل قلقا كبيرا لهم وأيضا لمجتمعاتهم المحلية في الجزر فيما يتعلق بتطبيق القانون عند دخوله حيز النفاذ ومسائل أخرى ذات صلة.

ومن المؤكد أنه سيتم إقرار مشروع القانون خلال الدورة المقبلة للبرلمان التي ستعقد خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويعمل حاليا مكتب المدعي العام ومسؤول التنسيق القطري التابع لفريق موارد الحقوق الإقليمي، بمساعدة من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لجماعة جنوب المحيط الهادئ، على خطة تنفيذ مشروع القانون بمجرد إقراره.

وفيما يتعلق بقيام الدولة الطرف بإلغاء الأحكام التمييزية الواردة في قانون العقوبات، فإنه سيُنظر في ذلك في إطار الاستعراض التشريعي الذي تعتزم الحكومة الاضطلاع به قريبا. وقد تم حظر العقاب البدني في المدارس وهي مسألة سيُنظر أيضا في إدراجها في قوانيننا خلال مشاورات الاستعراض التشريعي التي سيضطلع بها.

١٠ - ونظرا لأن قوانين توفالو المتعلقة بمعالجة المسائل السالفة الذكر في طريقها للإقرار، فإن مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المتزلي يُقر بأهمية حماية ضحايا العنف المتزلي، وينص على ذلك في الجزء ١٠ من مشروع القانون في إطار المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢. وتنص هذه الأحكام من مشروع القانون على إنشاء صندوق لضحايا العنف المتزلي وسيستخدم الصندوق عندئذ من أجل تقديم دعم مادي لضحايا العنف، وبناء مراكز ودور إيواء لدعم الضحايا، ولتدريب وبناء قدرات الأشخاص الذين يضطلعون بأدوار ومهام رئيسية بموجب مشروع القانون.

وباستطاعة ضحايا العنف الوصول إلى الوسائل الفورية والفعالة للانتصاف والحماية عن طريق خدمات المشورة المقدمة من المجلس الوطني للمرأة في توفالو، والشرطة، وكنيسة إيكاليسيا كيليسيانو لتوفالو (الكنيسة الأم)، ومؤسسات المعتقدات الدينية الأخرى، وإدارة الشؤون الجنسانية. وفي معظم حالات العنف المتزلي التي تُبلغ بها الشرطة يطلب من كل من الضحية والجاني أن يختار من بين خدمات المشورة المقدمة من مقدمي الخدمات السالفي الذكر.

وقد أنشئ المركز المعني بأزمات المرأة في توفالو في عام ٢٠٠٨ في إطار المجلس الوطني للمرأة في توفالو. ويوجد بالمركز غرفة لإسداء المشورة للضحايا ممن يطلبن أن تكون المشورة على أساس فردي، وهو مفتوح على مدار الساعة ومتاح أيضا للمحادثات الهاتفية.

وما برح عدد كبير من النساء يستخدمن المركز منذ إنشائه، وإن كانت النساء أصبحن مؤخرا عازفات عن طلب المشورة خشية أن يراهن أزواجهن أو أقرباؤهن الأمر الذي قد يجعلهن أكثر عرضة لمزيد من الإيذاء.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء

١١ - يُقر التقرير بنقص المعلومات المتعلقة باستغلال النساء في البغاء أو الاتجار بهن (الفقرة ٦٠). يُرجى بيان ما إذا كانت هناك نية لدى الدولة الطرف لإنشاء نظام لجمع البيانات وإجراء الدراسات والاستقصاءات حول انتشار استغلال النساء والفتيات في الدولة الطرف وأسبابه، على نحو ما أوصت به اللجنة في السابق (CEDAW/C/TUV/CO/2، الفقرة ٣٤).

ويُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للتعرف على ضحايا الاتجار وحمايتهم وتزويدهم بخدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن عدد التحقيقات والمحاكمات في قضايا الاتجار بالأشخاص وعن الأحكام الصادرة ضد الأشخاص المدانين. ويُرجى أيضا بيان ما إذا كانت الدولة الطرف تعترم مراجعة وإلغاء الأحكام التمييزية الواردة في قانون العقوبات فيما يتعلق بالبغاء.

توجد في إدارة خدمات الشرطة وحدة للعنف المتزلي مسؤولة عن جميع المعلومات المتعلقة بالعنف المتزلي، بما في ذلك استغلال النساء في البغاء أو الاتجار بهن. ونظرا لأن إنشاء الوحدة في إطار إدارة خدمات الشرطة هو أمر حديث نسبيا، فإن نظام جمع البيانات ليس مستكملا وما زال تحت التشييد على النحو الصحيح. ومع ذلك، فإن عدم الإبلاغ عن تلك الحالات يشكل عاملا من العوامل التي تسهم في نقص المعلومات والبيانات داخل الوحدة.

وتوفالو بلد صغير يبلغ عدد سكانه ١٠ ٧٨٢ نسمة يقطن ٦ ١٥٢ منهم في العاصمة فونافوتي ويعيش ٤ ٦٣٠ منهم في الجزر الخارجية. وبسبب صغر حجمها من الوجهتين الجغرافية والسكانية، يبدو أن الجميع يعرف بعضهم بعضا ويعلم ما يقع يوميا من أحداث. ولا توجد في الوقت الراهن أي حالة للاتجار مُبلّغ عنها أو معروفة. ويجري بصفة مستمرة إذكاء الوعي العام بشأن الاتجار بالبشر والبغاء من أجل التصدي لهما وتشجيع الجمهور على الإبلاغ عن تلك الحالات عند العلم بها.

ومؤخرا جدا أجرت الشرطة تحقيقات بشأن فتيات في سن المراهقة يُقدمن خدمات جنسية أو بعبارة أخرى يسعين لإنشاء بيت للدعارة. إلا أنه لم يتسن التأكد من هذه المعلومات وما زالت الشرطة تحاول التحقق منها والحصول على أدلة مادية بشأن هذا الحادث. وتكاد تخلو الدعاوى القضائية من أي قضايا تتعلق بالبغاء أو الاتجار. ومع ذلك، فإن عدد قضايا الجرائم الجنسية آخذ في التزايد وهناك أيضا توقع بظهور حالات تتعلق بالبغاء في المستقبل حيث أن عدد قضايا الجرائم الجنسية يتزايد بدرجة كبيرة.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة

١٢ - يعمل كل من إدارة الشؤون الجنسانية وفريق موارد الحقوق الإقليمي، بصفة مستمرة، على إذكاء الوعي بشأن حقوق الإنسان والتدابير الخاصة المؤقتة. وحلقات العمل والبرامج الإذاعية المتعلقة بحقوق الإنسان هما الوسيلتان الأساسيتان المتخذتان لإذكاء وعي الجمهور. وبالرغم من أن التدابير الخاصة المؤقتة لم تدمج بعد في السياسات، فإن الحكومة والمنظمات غير الحكومية بدأت بالفعل في تطبيق معايير المشاركة الشاملة لكل من الذكور والإناث في عضوية المجالس وأفرقة العمل واللجان.

ومع ذلك، فإن التعديلات المقترح إجراؤها على قانون الفاليكاوبولي لعام ١٩٩٧ تتيح لكل من الرجل والمرأة من سن ١٨ سنة فأكثر حق التصويت في جمعيات الفاليكاوبولي، وهي السلطة الوحيدة التي لها حق اعتماد الميزانيات السنوية.

الجنسية

١٣ - تُقر حكومة توفالو بأهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيستلزم ما تعتزم الحكومة الاضطلاع به من استعراض القوانين أن تكون هناك مشاركة على نطاق واسع من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الناس على المستوى الشعبي، لكي يتسنى لها أن تتناول التغييرات التي ستدخل حيز النفاذ ولكي يتسنى لهم التكيف مع التغييرات المحتملة التي سيتم إجراؤها. ومن ثم، فإن المشاركة الواسعة النطاق من جانب السكان ستطلب إجراء مشاورات على الصعيد الوطني مع المجتمعات المحلية في الجزر وهذا سيعتمد إلى حد كبير على توفر الأموال اللازمة لذلك.

بيد أن من المهم أن يلاحظ أن حكومة توفالو ترى أنه يلزم على سبيل الأولوية أن يتم استعراض القوانين لكي تعكس منظور حقوق الإنسان ولا سيما في مجالات تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وخصوصا في مجال قانون الأسرة وقضايا العنف المتري ذات الصلة.

التعليم

١٤ - تبلغ نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي في الجزر الخارجية ٩٩،٧ في المائة ونسبة الملتحقات بالمدارس الابتدائية في العاصمة نحو ٩٨،٣ في المائة. أما بالنسبة للمدارس الثانوية، فتبلغ نسبة الملتحقات بها في الجزر الخارجية ٨٩،٩٥ في المائة ونسبتهن في العاصمة ٧١،٩ في المائة. وبالنسبة للتعليم العالي، تبلغ نسبة الملتحقات نحو ١٠،٨ في المائة في الجزر الخارجية بينما تبلغ النسبة ١٢،٤ في المائة في العاصمة. بيد أنه بالمقارنة مع الأولاد والرجال تزيد نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي والثانوي، في حين تزيد نسبة الرجال الملتحقين بالتعليم العالي في العاصمة بدرجة طفيفة، إذ تبلغ ١٢،٧ في المائة مقابل ١٢،٤ في المائة للنساء. وعموما، يزيد عدد الفتيات والنساء الملتحقات بالتعليم عن عدد الأولاد والرجال.

وتجري حاليا معالجة مسألة تغيب الفتيات الأكبر سنا كثيرا عن الدراسة لرعاية إخوانهن وأخواتهن الصغار، وذلك بالتعاون مع أفراد الشرطة الذين يعملون مع معلمي المدارس الابتدائية لمتابعة تلك الحالات مع الوالدين. وتقوم البرامج الإذاعية التي تنظمها كل

من إدارة التعليم وقوة الشرطة بالترويج لمسألة عدم قانونية حرمان الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. وعلاوة على ذلك، فإن طلاب المدارس الابتدائية ليسوا ملزمين بدفع أي رسوم دراسية إلزامية ولا توجد أي عوائق إلزامية أخرى فيما يتعلق بالتكاليف.

ومعهد توفالو للتدريب البحري مفتوح حالياً أمام الفتيات والتحقق به فتانان في

عام ٢٠١٤،

١٥ - وتتمثل الشواغل المثارة فيما يلي:

١' لا تتوفر أي معلومات بشأن حالات "التسرب"؛

٢' لا يوجد أي نظام لرصد حالات "التسرب" من المدارس؛

٣' لم يتغير الوضع فيما يتعلق بالعقاب البدني في قانون التعليم وقانون العقوبات.

وترد جميع المعلومات المتعلقة بالمقيدين بالمدارس، بمن فيهم من ينقطعون عن الدراسة أثناء السنة بدءاً من عام ٢٠١٣، في نظام توفالو لإدارة معلومات التعليم. وهذا هو نظام (التعليم) الذي وضعته الحكومة لجمع جميع البيانات المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحالات التسرب.

ويجري حالياً تنقيح قانون التعليم ويشكل هذا البند إحدى الأولويات قيد النظر.

وقد أُعد برنامج خاص للتدريب المهني لجميع المدارس الابتدائية المملوكة للحكومة يتضمن النجارة، والطهي، والهندسة الميكانيكية الأساسية، والزراعة. وبالنسبة لطلاب عام ٢٠١٣، تقوم المدارس المملوكة للحكومة بتدريس المقررات الدراسية الوطنية لجامعة فيجي في مجالات النجارة ومصنوعاتها، والتصنيع واللحام، والحوسبة الإلكترونية التطبيقية، عن طريق صيغة حق الامتياز. وهناك برنامجان من البرامج القائمة لتنمية المهارات التقنية والمهنية موجهان بدرجة أكبر نحو الأولاد، ولذلك فإن وزارة التعليم بصدد التفاوض على المزيد من البرامج بصيغة حق الامتياز التي تهدف أيضاً إلى اجتذاب الفتيات التوفاليات والتي تكون مناسبة لهن في ضوء سياقنا الاجتماعي - الاقتصادي.

العمالة

١٦ - تعكف حالياً إدارة العمل التابعة لوزارة الخارجية، بصورة مكثفة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، على استعراض قوانين العمل. وقد عقدت إدارة العمل هذا العام (٢٠١٤)، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، حلقة عمل مع الجهات المعنية صاحبة

المصلحة بشأن التغييرات المهمة التي يلزم إجراؤها فيما يتعلق بقوانين العمل القائمة حاليا في توفالو. وأكدت النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل أنه يلزم إجراء تغييرات ضخمة بالنظر إلى أن قانون العمالة لدينا يتضمن أحكاما تمييزية في المسائل المتصلة بتوظيف المرأة في الخدمة العامة.

وفي ضوء النتائج التي انبثقت عنها حلقة العمل، تم مؤخرا إنشاء لجنة للقيام خصيصا باستعراض قوانين العمل. ويشارك مكتب المدعي العام في اللجنة، ويتمثل التقدم الذي أحرز حتى الآن في قيام منظمة العمل الدولية بصياغة مشروع قانون نموذجي أحالته إدارة العمل إلى اللجنة لمناقشته. وتم تكليف مكتب المدعي العام، في إطار اللجنة، بمهمة دراسة القانون النموذجي لمعرفة كيفية معالجته للقضايا التي توجد حاليا في قوانين العمل لدينا والتي يلزم تغييرها. وقد سُلمت آراء مكتب المدعي العام بشأن القانون النموذجي إلى إدارة العمل للاتصال بمنظمة العمل الدولية لكي تنظر في التعليقات المقترحة.

الصحة

١٧ - تعالج وزارة الصحة مسألة الإجهاض من منظور طبي. ولا توجد حتى الآن أي حالات إجهاض أُجريت فيها عملية إجهاض قانونية في مستشفى الأميرة مارجريت لدواع غير طبية. والحالات الوحيدة التي تُعالج في مستشفى الأميرة مارجريت هي حالات الحمل المبكر التي يحدث فيها نزيف ويلزم فيها توفير رعاية طبية للحيلولة دون إسقاط الجنين في فترة الحمل الأولى (أي الإسقاط المحتوم أو المهدد أو الناقص)، والأهم من ذلك، لمحاولة إنقاذ الحمل وأيضا للمحافظة على الأم.

وما زالت مسألة عدم تجريم الإجهاض تُعد موضوعا حساسا في المجتمع التوفالي عموما. ووفقا لبعض المصادر، لا تزال هناك قلة من النساء اللاتي يلجأن إلى المعالجات التقليدية لإجراء الإجهاض، دون علم الأخصائيين الصحيين. ونظرا لأن الإجهاض يشكل جريمة قانونية، فإن إدارة الصحة تقوم بإسداء المشورة بشأن المسألة من خلال عقد حلقات عمل، لحماية الشابات المستضعفات من الإقدام على إجراء عملية الإجهاض بشكل غير مأمون.

وتقدم الخدمات بالجمان إلى جميع مواطني توفالو وكذلك لغير التوفاليين الذين تستخدمهم حكومة توفالو على أساس تعاقدية. وتدعو وزارة الصحة إلى توخي سلامة الأمومة خلال الفترات السابقة للولادة استنادا إلى برامجها الصحية التي تديرها إدارة الصحة. كما تشجع زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة المتاحة في البلد حيث أن من شأنها منع زيادة انتشار الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ويجري في يومي الأربعاء والخميس من كل أسبوع في مستوصفات الرعاية السابقة للولادة تعليم الأمهات على أيدي ممرضات وأطباء وغيرهم من الأخصائيين الصحيين بشأن الرعاية السابقة للولادة، وأثناء الولادة، وبعدها. ويعطى لمن كتاب عن صحة الأم في مستوصفات الرعاية السابقة للولادة، يمكن لمن الرجوع إليه فيما يتعلق بالحقائق الأساسية المتصلة بالأمومة، ومستوصفات الرعاية السابقة للولادة، وسجلاتهم الصحية. وهو كتاب مفيد للغاية للأمهات من حيث أنه يزيد معارفهن بشأن أحداث الحمل الأساسية. كما تستخدم إدارة الصحة أيام الاحتفال بالصحة، مثل أسبوع الرضاعة الطبيعية، لإسداء المشورة للأمهات في المجتمعات المحلية بشأن جميع قضايا صحة الأم، بما في ذلك حالات إسقاط الجنين.

وتتطلع الممرضات في الجزر الخارجية ببرامج للتوعية الصحية للجماعات النسائية في المجتمعات المحلية. وتقدم خدمات المشورة على أساس فردي إلى الفتيات الصغيرات دون حضور النساء الأكبر سناً، وذلك بسبب حساسية مناقشة الموضوع بصراحة بين مجموعات مختلطة من الفتيات الصغيرات والنساء الأكبر سناً. ويحظى هذا النهج بالتشجيع من جانب إدارة الصحة للمحافظة على السرية ولتجنب التمييز ضد الفتيات الصغيرات أو الشابات.

وقد انخفض معدل وفيات الأمومة منذ عام ٢٠٠٩، ومع ذلك فقد حدثت حالة وفاة واحدة لأم في جزيرة خارجية في عام ٢٠١٢، وحالة وفاة واحدة لأم في فونافوتي في عام ٢٠١٤ بسبب حدوث مضاعفات خطيرة أثناء الحمل (الاحصاءات الصحية، وزارة الصحة). وتعزى هاتان الحالتان إلى أن الأميين لديهما آراء ومواقف مختلفة فيما يتعلق بالحضور في مستوصفات الرعاية السابقة للولادة وأن ثمة حاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية للنظام الصحي لدعم خدمات الرعاية اللازمة في حالات الولادة على الأجل الطويل.

وقد سجل البلد أول حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٩٥، وبحلول عام ٢٠٠٩، كانت هناك ١١ حالة إصابة (وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وزارة الصحة). ومن بين حالات الإصابة المعروفة الـ ١١، ما زال هناك ٩ أشخاص على قيد الحياة ومات شخصان بسبب أمراض تتصل بالإيدز. ويشكل البحارة ٨ من حالات الإصابة بالفيروس؛ أما الآخرون فهم ربة بيت وطالب وطفل. ولا توجد أي حالات إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مُبلغ عنها منذ عام ٢٠١٠. إلا أن الارتفاع الذي لوحظ مؤخراً في حالات الإصابة المُبلغ عنها بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في المستشفى الرئيسي، وبصفة خاصة بين السكان من الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة، قد يُشير إلى احتمال حدوث ارتفاع آخر في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

في البلد في المستقبل القريب. ولم تجر أي دراسات أو أبحاث في توفالو بشأن الفئات السكانية الأكثر عرضة للإصابة، كما لا توجد أي تقديرات لحجم الإصابات أو خرائط توزيعها.

وقد حددت توفالو أن الفئات الأكثر عرضة للإصابة هي البحارة والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومن هم في سن المراهقة. ويجري حالياً استعراض ووضع خطة جديدة بشأن الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وبفيروس نقص المناعة البشرية بين البحارة. ويجري استخدام نهج يقوم على مجموع السكان في أي برنامج لتحسين الصحة. ويرجع السبب في اتباع هذا النهج إلى السياقات الثقافية والمعتقدات والممارسات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان أكبر إنجاز تحقق في عام ٢٠١١ هو استقدام سفيرين في مجال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من فيجي، برعاية مؤسسة جزر المحيط الهادئ لمكافحة الإيدز (ذكر/أنثى) للتكلم أمام الجماهير بشأن حالة إصابتهما بالفيروس.

وقد شملت التغييرات الاجتماعية التي حدثت في توفالو ارتفاع معدل إساءة استعمال المشروبات الكحولية بين الشباب، وحمل المراهقات، وعدد الشباب الذين يمارسون سلوكاً جنسياً محفوفاً بالمخاطر، ولا سيما في جزيرة فونافوتي الرئيسية. ومما يسهم في تزايد خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في توفالو التزوح إلى المدن وتزايد السفر الدولي. ويؤثر معدل حدوث التغير الاجتماعي بدرجة كبيرة على صحة الشباب ورفاهه. ويواجه الشباب الذين يعيشون في منطقة فونافوتي الحضرية الكثير من التحديات – مثل تنامي النزعة الاستهلاكية؛ وتغير القيم الاجتماعية؛ والانفتاح على ثقافة الحداثة المرتبطة بشرائط الفيديو الموسيقية؛ وعلانية السلوك الجنسي مما يتعارض مع قيمهم الثقافية؛ وقضايا النظرة إلى الذات – وهذه يزيد من تعقدها تنامي مشكلة إساءة استهلاك المشروبات الكحولية.

وقد أبرزت الدراسات الاستقصائية السلوكية الأساسية التي أجريت على البحارة والشباب خلال السنوات القليلة الماضية وجود أنماط سلوك محفوفة بالمخاطر بين الفئات الرئيسية وضرورة إجراء مراقبة مستمرة وموسعة لأنماط السلوك. وممارسة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن غير معروفة في توفالو، كما لا توجد مشتغلات بالجنس على أساس تجاري معترف بهن، ولكن هناك تقارير غير رسمية تفيد بأنه توجد ترتيبات جنسية غير رسمية لأغراض تجارية.

وقد اضطلعت إدارة الصحة بعدد كبير من برامج التوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وتتضمن هذه البرامج معلومات بشأن الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتوزيع الرفالات، وإسداء المشورة، إلخ. بيد أنه ما زال هناك بعض العزوف عن تلقي مواد الإعلام

والتثقيف والاتصال بشأن الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، فضلاً عن عدم توفر الرفالات في بعض الأماكن. كما تضطلع إدارة الصحة بعدد من برامج التوعية للشباب، للتصدي لمسألة حمل المراهقات كما تقدم لجميع الأمهات الحوامل في فونافوتي خدمات المشورة والاختبارات بصورة طوعية وسرية. وتقدم خدمات المشورة مجموعة من المستشارين المعتمدين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية.

ووفقاً لما أفادت به إدارة الصحة، لا توجد أي حالات إصابة جديدة مسجلة منذ آخر حالة ظهرت في عام ٢٠٠٩. وهذا يعكس حقيقة أن المعرفة بوسائل إنتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد زادت بدرجة هائلة، فضلاً عن نجاح برامج التوعية الصحية العديدة التي اضطلعت بها إدارة الصحة وشركائها مثل جمعية توفالو لصحة الأسرة، وجمعية الصليب الأحمر التوفالية، ورابطة توفالو للمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المنضوية في إطار لجنة توفالو الوطنية المعنية بالإيدز.

والعمل جارٍ في وضع مشروع القانون الجديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في صيغته النهائية. وتوجد في الوقت الحالي مذكرة مفاهيمية منقحة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، واعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أنشطة تتعلق بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في إطار مشروع الصندوق العالمي بالاشتراك مع أمانة جماعة جنوب المحيط الهادئ. وتغطي خطة العمل الجديدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي المجالات الآتية ذات الأولوية:

- المجال ذو الأولوية ١: تهئية بيئة مواتية؛
- المجال ذو الأولوية ٢: الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي؛
- المجال ذو الأولوية ٣: العلاج والرعاية والدعم؛
- المجال ذو الأولوية ٤: إدارة البرامج.

وقد وضعت سياسة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لكفالة حقوق الأشخاص المصابين أو المتأثرين بالفيروس. ويجري حالياً تعميم هذه السياسة على نطاق واسع للتنفيذ.

وأشارت الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ إلى وجود نمط متكرر في وضع الاستراتيجيات التي يسترشد بها في التدخلات اللاحقة. ويسبق النواتج إجراء دراسات من أجل صياغة استراتيجية معينة. والغرض من ذلك هو كفالة أن تكون الاستجابة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مستندة إلى أدلة وليست قائمة على دوافع محددة سلفاً.

ونظرا إلى أن جميع التوفاليين لديهم اعتزاز شديد بتراثهم وثقافتهم الوطنية، فإنه من الأهمية بمكان أن تحترم الخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة الحساسيات الثقافية وأن تعكسها، مع الإقرار في الوقت ذاته بالتحديات التي تشكلها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لأمم جزر المحيط الهادئ. ذلك أن حقيقة الفيروس تشكل تحديا لجميع الثقافات التقليدية بطريقة معقدة وتهديدية. وتعرض هذه الخطة الاستراتيجية الوطنية تقييما واقعا للوباء وتقترح استجابة محسوبة تتسم بشموليتها وحساسيتها الثقافية في آن واحد. وتشكل مشاركة المنظمات غير الحكومية والدينية والمجتمعية عنصرا حاسما في الخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة المنقحة.

ولجنة توفالو الوطنية المعنية بالإيدز هي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء البلد. وهذه تشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار وزارة الصحة، فضلا عن تلك المضطلع بها في إطار الشركاء المنفذين في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والمجتمعية. وهذه المنظمات نفسها تشارك بصورة نشطة في التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وهي تشكل أعضاء لجنة توفالو الوطنية المعنية بالإيدز. وتركز هذه اللجنة اهتمامها على جميع الفئات المستضعفة، بما في ذلك الفتيات والأولاد والنساء والرجال في المجتمعات المحلية. وبعض البرامج يستهدف الجماعات النسائية أثناء احتفالاتها بيوم المرأة في الجزر، وأثناء الاجتماعات النسائية السنوية مثل الاجتماع السنوي العام لمجلس توفالو الوطني للمرأة، وذلك لمناقشة المسائل الحساسة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية بمعناها الأعم.

وقد قام الوكلاء المحليون للشركات الأجنبية الذين يتعاقدون مع بحارة من توفالو للعمل بالخارج بفرض حظر على تشغيل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا توجد حتى الآن أي حالات مسجلة في هذا الصدد. وتعاون الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوعية الجمهور بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز. ولا توجد أي تقارير تفيد بحدوث أعمال عنف ضد أشخاص على أساس وضعهم من حيث إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في توفالو.

ويشكل إذكاء وعي العاملين بالحكومة تحديا للجنة توفالو الوطنية المعنية بالإيدز من حيث إيجاد الوقت الصحيح والمناسب لتنسيق تدريب جميع الموظفين المدنيين، ولا سيما أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء البرلمان، بسبب إزدحام جداول عملهم. وللتغلب على هذه العوائق، تقوم اللجنة بتوزيع مواد الإعلام والتثقيف والاتصال بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي على جميع المكاتب في المباني الحكومية وعلى

المنظمات غير الحكومية وتستعين بأعضائها لنشر الحقائق بشأن الفيروس والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي بين زملائهم في العمل. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود للوصول إلى موظفي الحكومة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

المرأة الريفية

١٨ - تولى حكومة توفالو أولوية لإجراء استعراض تشريعي لقوانينها التي تتضمن أحكاما تمييزية نظرا لأهمية وفائها بالالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها. إلا أن هناك حاجة ماسة لتوفير التمويل اللازم لإجراء مشاورات صحيحة ودقيقة مع المجتمعات المحلية في الجزر ومع الجهات الأخرى المهمة صاحبة المصلحة.

وقد وضعت توفالو سياسة لتوفير المياه والمرافق الصحية نُفذت في عام ٢٠١٣. بيد أنه يلزم النظر في وضع إطار قانوني في هذا المجال أثناء الاستعراض التشريعي لإضفاء أثر قانوني أقوى على السياسة التي يجري العمل بها حاليا وأيضا لتحقيق تكافؤ في الحقوق بين النساء والأطفال والرجال فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية.

وتتوفر للنساء في الجزر الخارجية لتوفالو بصفة خاصة إمكانية الحصول على الائتمان من مصرف توفالو للتنمية للبدء في إقامة مشروعاتهن التجارية الصغيرة. بيد أنه بسبب بعض السياسات الداخلية للمصرف، كانت فرص حصول المرأة غير العاملة في السابق على قرض من المصرف متدنية. ومع ذلك، اضطلع المصرف بجهود لتوخي المرونة في تنفيذ سياساته لكي يكون أكثر تساهلا بشأن تلك المسائل.

وقامت إدارة الشؤون الجنسانية مؤخرا بتنفيذ سياسة جنسانية تتمثل إحدى نتائجها ذات الأولوية في تهيئة بيئة تمكينية لمشاركة المرأة والاعتراف بها بصورة كاملة في مجال التنمية الاقتصادية.

فئات النساء المحرومات

١٩ - صدقت توفالو على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٣. وكانت هذه خطوة إلى الأمام قررت توفالو الالتزام بها في الساحة العالمية وأيضا نظرا لأهمية الاعتراف بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتتمثل الخطوة التالية الآن في إنشاء إطار اجتماعي من خلال وضع سياسة لإعمال المبادئ الواردة في الاتفاقية بصورة أكثر فعالية على الصعيد الوطني. وتعمل إدارة شؤون المجتمعات المحلية مع منظمة 'فوسيالوفا' (وهي منظمة مرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة)، بمساعدة من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، من أجل صياغة تلك السياسة.

الزواج والعلاقات المتزلية

٢٠ - يُعد إجراء استعراض تشريعي أمرا بالغ الأهمية فيما يتعلق بمعظم القوانين القائمة التي تتضمن أحكاما تمييزية. ويمثل السعي لوضع مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المتزلي خطوة إلى الأمام من أجل تحسين منظور توفالو بشأن قضايا حقوق الإنسان لا سيما في مجال قانون الأسرة والعنف المتزلي.

لذلك، فإن حكومة توفالو تتوحي وتعتزم وضع قانون للأسرة يمثل امتثالا شاملا بعد إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية في الجزر بشأن التغييرات التي ستجرى على قوانيننا التي تتضمن أحكاما تمييزية.

البروتوكول الاختياري وتعديل المادة ٢٠ (١) من الاتفاقية

لم تنضم توفالو للبروتوكول الاختياري للاتفاقية. ونظرا لأن توفالو ليس لديها أي تحفظات بشأن الاتفاقية ذاتها، فإن الحكومة ترى أن هذا الأمر يُعد مهما للغاية لتوفالو بوصفها طرفا في الاتفاقية وتتوقع أن يُنظر فيه في المستقبل القريب.